

ملخص سياسة عامة LCPS

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

الأزمة الاقتصادية في لبنان بحسب القطاعات: اقتصاد المعرفة يفقد توازنه

لينا مدّاح وباسل عكر



FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

أنجز ملخص السياسة هذا بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية - مكتب لبنان. الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

المقدّمة

هل يُعدّ 'اقتصاد المعرفة' توجّهًا رائجًا، أم تحوّلًا، أم واقعًا بالنسبة للاقتصادات الحديثة؟ تتمثّل أفضل طريقة لتعريف هذا المفهوم في اعتباره نظامًا اقتصاديًا يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال البشري (أي القوّة العاملة التي تتميّز بمهارات عالية) والأصول غير الملموسة (أي براءات الاختراع، والبرمجيات، والبيانات، ومهارات التصميم، وغيرها). فإنّ إنتاج المعرفة (أو إنشائها) وتطبيقها/دمجها هما عنصران في غاية الأهمية لتتمكّن الشركات والمؤسّسات من تطوير نفسها في اقتصاد عالمي تنافسيّ ولخلق فرص عمل جديدة. ينطوي اقتصاد المعرفة على تطوير التقنيّات الحديثة، بالإضافة إلى دمج هذه التقنيّات أو الابتكارات في قطاع اقتصادي معيّن باعتبارها عوامل إنتاج رئيسيّة. وبالتالي، فإنّ اقتصاد المعرفة يضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتعليم والقدرة على الابتكار في صميم ممارسة الأعمال التجارية.

يتيح اقتصاد المعرفة السليم للبلدان والشركات بأن تتنافس إقليميًا وعالميًا، لا سيما من خلال تعزيز ميزتها التفاضلية وترسيخ مكانتها في صناعات وأنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى، ومدفوعةً بالابتكار. يمكننا تلمّس الأدلة على اقتصاد المعرفة في كلّ جوانب سلسلة القيمة: في الأنشطة الأولية أي في مراحل البحث والتطوير، والبحث العلمي، وتصميم الإنتاج، وإنتاج المكوّنات الرئيسيّة، أو في الأنشطة النهائية أي في مراحل التسويق، والبيع، وتأسيس العلامة التجارية. ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة عمومًا بأنه 'نظام للإنتاج والخدمات، يستند

عن الكتاب

لينا س. مدّاح، باحثة اقتصادية في المركز اللبناني للدراسات. تشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية والاقتصاد الإقليمي والمواقع الصناعية وديناميكيات المؤسسات والصناعات الثقافية والإبداعية. أنقّت، قبل انضمامها إلى المركز اللبناني للدراسات، تدريبيًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في البندقية، إيطاليا. شغلت منصب باحثة زائرة في مختبر الاقتصادات الإقليمية التطبيقية في جامعة إينوي إربانا-شامبين (UIUC) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت كباحثة اقتصادية في قسم الاقتصاد في جامعة روفيرا إي فيرجيلي (URV) في إسبانيا.

باسل عكر، باحث مشارك في مركز البحوث التطبيقية في جامعة سيّدة اللويزة (NDU) لبنان، وفي مركز الدراسات الأفريقية في جامعة بورتو، البرتغال.

إلى أنشطة تعتمد على المعرفة بكثافة وتساهم في تسريع وتيرة التقدّم الإبداعي والتقني والعلمي'. وفي اقتصاد المعرفة، تعتمد الشركات على 'القدرات الفكرية أكثر ممّا تعتمد على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية'¹. فيقوم اقتصاد المعرفة على (1) التعليم، و(2) النظام الاقتصادي والمؤسسي، و(3) البنية التحتية للمعلومات، و(4) الابتكار.

في لبنان، تُعتبر المؤسسات الأكاديمية، والشركات التي تعمل في مجال البحث والتطوير، والمُبرمجين الذين يطورون برمجيات جديدة، والمصمّمين، هم جميعًا أمثلة على كونهم جزءًا من الأنشطة الأوّلية في اقتصاد المعرفة. ثمّ يتم تضمين هذه المعرفة واستهلاكها من قبل جهات فاعلة أخرى من مختلف القطاعات الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن الإستدلال على اقتصاد المعرفة عندما يستخدم مزارع لبناني تطبيقات البرمجيات والحلول الرقمية لإدارة محاصيله أو لتسويق إنتاجه الزراعي أو للوصول بشكل أفضل إلى قطاعات تصنيع الأغذية. كذلك الحال عندما يستخدم الموظفون الأدوات الرقمية في قطاع التصنيع لتحديث عمليّاتهم التجارية وزيادة فعاليتها، أو عندما تُقدّم المدارس والجامعات وسائل رقمية للمساعدة في الدراسات ودورات عبر الإنترنت للطلاب. فهذه الأمثلة كلّها تندرج ضمن آليات اقتصاد المعرفة. وفي هذا السياق، لا بد من طرح السؤال التالي: أين لبنان اليوم من اقتصاد المعرفة؟

دخل لبنان فترة من التحديات غير المسبوقة، حيث واجه سلسلة من الأزمات المتداخلة منذ العام 2019: انهيار اقتصادي ومالي، وتفشّي جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020. أدّت هذه العوامل مجتمعةً إلى انهيار الاقتصاد، وساهمت في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لكل أسرة في لبنان، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في نسبة الفقر. وتشير التقديرات إلى أنّ نسبة السكان اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت بمعدّل 9.1% في نهاية العام 2021². كذلك، تضاعف معدّل الفقر متعدّد الأبعاد من 42% من إجمالي السكان في العام 2019 إلى 82% في العام 2021، أي ما يُقدّر بمليون أسرة، أو بأربعة ملايين شخص تقريباً (الإسكوا، 2021). والجدير بالذكر أنّ التعليم يُعتبر أحد الأبعاد الستة لقياس مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد، ويمكن قياسه بثلاثة مؤشرات رئيسية: الوصول إلى التعليم، والتحصيل العلمي، والالتحاق بالمدارس. ففي العام 2021، ساهم البُعد التعليمي بنسبة 16% من إجمالي معدّل الفقر متعدّد الأبعاد في لبنان.³

إضافةً إلى ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي⁴ في البلد من 52 مليار دولار أمريكي تقريباً في العام 2019، إلى ما يُقارب 22 مليار دولار أمريكي في العام 2021، ويعود ذلك بشكلٍ أساسي إلى الانهيار الكبير في قيمة العملة والتضخم الحادّ في الأسعار.⁵ ترتفع هذه الأرقام على حساب النشاط الاقتصادي في البلد، وتُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المتضررين في هذا الإطار. وعلى الرغم من السمعة الجيدة التي تمتعت بها تاريخياً منظومة ريادة

1

باول وسنيلمان (2004) The Knowledge Economy (اقتصاد المعرفة)، الصحيفة السنوية لعلم الاجتماع Annual Review of Sociology 30: 199-220.

2

توقعات الفقر الكلي: لبنان .LEBANON MPO (worldbank.org)

3

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا). 2021. الفقر متعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع اليوم وأفاق مبهمة [عبر الإنترنت] متوفر عبر الرابط التالي: [تمّ الاطلاع عليه في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022].

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multi-dimensional-poverty-lebanon-2019-2021-arabic.pdf>

4

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو الناتج المحلي الإجمالي المقدر بأسعار السوق الحالية. والناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد معين. يختلف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ أنّ الأول لا يشمل التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم.

5

توقعات الفقر الكلي: لبنان .LEBANON MPO (worldbank.org)

6

SMEs in Lebanon: An untapped force for recovery
(الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان: قوة غير مستثمرة للتعافي من الأزمات)
(aub.edu.lb)

الأعمال في لبنان (إذ تشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة 90% من القطاع الخاص ويعمل فيها 50% من سكان البلد)،⁶ لم يعد واضحاً اليوم ما إذا كان هذا القطاع قادراً على الصمود والمساهمة في عملية التعافي، حيث تُواجه المؤسسات تحديات لامتناهية في جميع القطاعات، منها صعوبة الوصول إلى رأس المال والائتمانات، والأزمات في البنس التحتية (الكهرباء، والطاقة والمحروقات، والإنترنت، وغيرها)، والأمن، وانعدام الاستقرار السياسي، وتراجع الطلب بسبب تدهور القدرة الشرائية للأسر اللبنانية.

في هذا التحليل الذي يتناول اقتصاد المعرفة في إطار التعافي من الأزمات، نُركّز على قطاع التعليم وقطاع الأعمال، وتحدياتهما، والاعتماد المتبادل والترابط فيما بينهما. نطرح سؤالين رئيسيين حول أوجه الترابط بين اقتصاد المعرفة للتعافي من الأزمات وقطاع التعليم: كيف يتأثر اقتصاد المعرفة بالوضع الحالي للتعليم في لبنان؟ وكيف يمكن لنظام التعليم أن يساهم في اقتصاد المعرفة، مع العلم أنه عامل أساسي للتعافي والقدرة على الصمود؟

سنقوم أولاً بوصف ودراسة الجانب المتعلّق بالابتكار في اقتصاد المعرفة وفي لبنان باعتباره عاملاً أساسياً لإنشاء منظومة مستدامة لريادة الأعمال. كذلك، نسلط في هذا الموجز الضوء على التحديات المؤسسية وغيرها من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والبحث والتطوير. ومن ثمّ نتناول بعض أبعاد قطاع التعليم في لبنان، وتحديدًا تلك التي تجمع بين تكوين المعرفة ونشرها وتيسيرها ومعالجتها من جهة، واقتصاد المعرفة من جهةٍ أخرى. فتقدّم النتائج المستخلصة تحليلاً اقتصادياً أولياً حول إنتاج المعرفة والبحث من خلال التعليم للتعافي من الأزمات. ونشدّد على أهمية الربط بين المقاربات التعليمية والابتكار لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وننتهي أخيراً باقتراح توصيات من شأنها مساعدة لبنان بعد أن فقدَ الكثير من ميزته التفاضلية ورأسماله البشري وأصوله غير الملموسة.

لمحة عامة عن اقتصاد المعرفة في لبنان

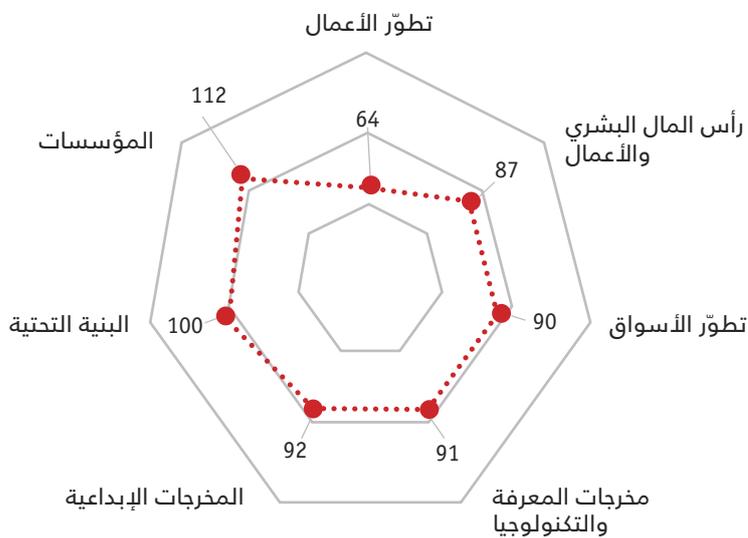
بشكل عام، تحتاج اقتصادات المعرفة إلى عدّة أركان أساسية لتضمن نجاحها وازدهارها. وتشمل أبرز العوامل الأساسية: (1) نظام الابتكار المُعمّم الذي يضمّ شبكة من الجامعات، ومراكز الفكر، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث، والبلديات، والنقابات، والتي تعمل جميعها في إطارٍ من التعاون المشترك على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لإنتاج معرفة جديدة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، و(2) شبكة فعّالة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون أساساً في الاقتصاد الحديث، وعاملاً مساهماً في النمو والابتكار على صعيد القطاعات الأخرى، و(3) بيئة مؤسسية داعمة. سنتناول هذه الأبعاد كلّاً على حدة.

الابتكار

الابتكار - سواء كان من المُدخّلات أو المُخرجات في أيّ اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة - هو عبارة عن جهدٍ تعاوني وتفاعلي لا يمكن تنميته إلا من خلال بيئة تمكينية وظروف داعمة. وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي للعام 2015⁷، احتلّ لبنان المرتبة 74 من أصل 141 بلدًا، وحققَ حاصلًا بلغ 33.82% (للمقارنة، بلغَ حاصل الإمارات العربية المتحدة 40.06، وسجّل الأردن حاصلًا بنسبة 33.78)⁸. في العام 2021، تراجع لبنان إلى المرتبة 92 من أصل 132 نظامًا اقتصاديًا⁹. وبحسب الرُكائز السبع لمؤشر الابتكار العالمي (GII)، جاء ترتيب لبنان على النحو التالي: تطوّر الأعمال (المرتبة 64)، رأس المال البشري والأبحاث (المرتبة 87)، تطوّر الأسواق (المرتبة 90)، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا (المرتبة 91)، المخرجات الإبداعية (المرتبة 92)، البنية التحتية (المرتبة 100)، المؤسسات (المرتبة 112). ويسلّط المؤشر الضوء أيضًا على نقاط الضعف الرئيسية هذه في الرُكائز الفرعية: البيئة السياسية (المرتبة 129)، فعالية الحكومة (المرتبة 121)، التعليم (المرتبة 123)، والمشاركة الإلكترونية (المرتبة 120).

الصورة 1

حواصل الرُكائز السبع لمؤشر الابتكار العالمي التي سجّلها لبنان - 2021



المصدر من إعداد المؤلّفين (المنظمة العالمية للملكية الفكرية - وبيو)

ثمة منحى إيجابي يبرز من خلال تحديد الفرص الضائعة في البلد. فمؤشر الابتكار العالمي في لبنان لعام 2021 يسلّط الضوء على قوّة الصناعات الثقافية والإبداعية في البلد (بلغت صادرات الصناعات الثقافية والإبداعية نسبة 17% من إجمالي التبادل التجاري). وهذا ما أكّده مؤشر المعرفة العالمي أيضًا¹⁰. فقد احتلّ لبنان المرتبة الثامنة عالميًا من حيث حجم صادراته الثقافية والإبداعية، ما

7 يتتبع 'مؤشر الابتكار العالمي' الذي تنشره المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أحدث اتجاهات الابتكار العالمية على خلفية جائحة كوفيد-19 المستمرة، وتباطؤ النمو في الإنتاجية، وغيرها من التحديات الناشئة. يشمل المؤشر نحو 80 مؤشرًا، منها مقاييس البيئة السياسية والتعليم والبنية التحتية وإنتاج المعرفة لكل اقتصاد.

8 مؤشّر الابتكار العالمي 2015: مرجع المعرفة لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، متوفر عبر الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2015-intro5.pdf

9 لبنان: مؤشّر الابتكار العالمي، متوفر عبر الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021/lb.pdf

10 يصدر مؤشّر المعرفة العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويًا (منذ العام 2017) كمقياس موجز لتتبع أداء البلدان المعرفي على مستوى سبعة مجالات: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد والبيئة التمكينية العامة.

يعكس قوّة البحث والتطوير والابتكار في الصناعات الثقافية والإبداعية. ومع ذلك، تواجه هذه الصناعات تحديات كبيرة وسط الأزمة الاقتصادية. على سبيل المثال، في إحدى الصناعات الإبداعية في لبنان، حظيت منصّتا YallaPlay و Yayy بعدد كبير من المستخدمين الناشطين شهرياً قبل العام 2020، وكانتا من أبرز منصّات نشر وتطوير الألعاب في بيروت، وقامتا بتطوير ألعاب مثل Conqueror و Mess It Up و Domino Hit of The Realm. أمّا اليوم فتواجه هاتان المنصّتان تهديدات متعلّقة بالدفع للخوادم والناشرين وأصحاب المواهب، في حين يبقى التمويل ضئيلاً أو معدوماً.¹¹

وأكدت دراسة حديثة أجرتها جمعية الاقتصاديين الأوروبي-متوسطية (EMEA) أنّ الصناعات الإبداعية في لبنان تواجه تحديات مشتركة، منها تقلص حجم الطلب في السوق المحليّة، وارتفاع عدد العاملين غير النظاميين الذين يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحيّة، وغياب شبكات الأمان الاجتماعي للفنانين (تمّ إقرار القانون المتعلق بصندوق تعاضد الفنانين في العام 2012، لكنه لم يدخل حيّز التنفيذ بعد)، بالإضافة إلى نظام حقوق الملكية الفكرية الذي عفا عليه الزمن (القانون الحالي صدر في العام 1999).¹²

إخفاق الحكومة والمؤسسات

فشلت المؤسسات الحكومية اللبنانية بشكل كارثي على المستويين المحلي والوطني - لا سيما لناحية إدارة المصرف المركزي للقطاع المالي - لدرجة أنه بات من المستحيل على الشركات أن تُيسر أعمالها. وفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، احتلّت البيئة السياسية للحكومة المرتبة 129 (من أصل 139)، ما يعكس عائقين رئيسيين هما: عدم الاستقرار السياسي والتشغيلي، وعدم الكفاءة، وعدم فعالية الحكومة. أما على صعيد البيئة التنظيمية، فقد احتل لبنان المرتبة 115 في الركيّة الفرعية المتعلّقة بـ'سيادة القانون'.

أدى التقاعس المؤسسي والإداري، والبيروقراطية، وغياب المرونة في السلطة المركزية، إلى نتائج عكسيّة على الانتعاش الاقتصادي في لبنان، مما أثر سلباً على اقتصاد المعرفة من عدّة زوايا: (1) عدم وجود توجّه مشترك لتطوير سياسة عامة للاقتصاد القائم على المعرفة على المستوى الحكومي، و(2) ضعف في تنفيذ حقوق الملكية الفكرية من خلال الحوكمة الرشيدة، وهو شرط رئيسي لتعزيز اقتصاد المعرفة،¹³ و(3) عدم القدرة على تصحيح إخفاقات السوق عندما تكون بيئة ريادة الأعمال في خطر، و(4) تراجع عام في الأداء الاقتصادي للبلد.

وثمة إخفاق رئيسي آخر ينبغي تسليط الضوء عليه، وهو يتعلق بسوق العمل. فمنذ عشرات السنوات، لم تمارس وزارة العمل اللبنانية أي دور ملموس لناحية تحديد المهارات المطلوبة لكل قطاع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في خلق فرص العمل ودعم ريادة الأعمال بشكل أفضل. فالوزارة لم تجر استطلاعات خاصة بالقوى العاملة بشكل منتظم أو في فترات زمنية مفصّلية لتقييم ديناميات

11

<https://www.executive-magazine.com/entrepreneurship/gaming-in-lebanon-seriously-hit>

12

<https://creativemediterranean.org/download/cultural-creative-industries-in-lebanon-salient-features/>

13

أندريس، أنطونيو. (2014).
The Impact of Formal
Institutions on Knowledge
Economy (تأثير المؤسسات
الرسمية على اقتصاد المعرفة)
Journal of Knowledge Economy
صحيفة اقتصاد المعرفة.
10.2139/ssrn.2493378.

السوق (العرض والطلب على المهارات)، وبالتالي ظهرت ثغرات كبيرة لناحية الترابط والتنسيق مع وزارة التربية والقطاع الخاص. أما قواعد البيانات الإحصائية الحالية التي تحدّد احتياجات سوق العمل، فهي ليست حديثة ويمكن اعتبارها غير موثوقة وغير كافية.¹⁴ وعلى الرغم من أنّ بعض المنظمات الدولية قد أجرت أعمالاً في هذا المجال، إلا أنّ هناك حاجة كبيرة للتخطيط لسوق العمل بطريقة أكثر فعالية وفقاً للعرض والطلب على المهارات في لبنان، لا سيما في قطاعات الاقتصاد الإنتاجي واقتصاد المعرفة، مثل الصناعات الإبداعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير البرمجيات.

في دراسة أجرتها اليونيسف¹⁵ عام 2022، تمّ تسليط الضوء على العديد من الثغرات المهنية (بعد دراسة عدة مؤشرات: المهن في سلسلة القيمة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية والقطاعات الأخرى في لبنان، والمناهج الدراسية الحالية من ناحية العرض، والمهن والمهارات المطلوبة من ناحية الطلب، والمهارات الشخصية والمتقاطعة المطلوبة). يُشير التقرير مثلاً إلى الثغرات المهنية في مجال إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والتسويق الرقمي، والتشبيك، والمهارات الشخصية، مثل مهارات التواصل والتخطيط وإدارة المشاريع. وهذا يدلّ على أنّ نظام التعليم في لبنان غير قادر على توفير المهارات الرقمية اللازمة في سوق العمل، وبالتالي هو غير قادر على تشجيع تطوير الأنشطة المتعلقة بالابتكار واقتصاد المعرفة، وخصوصاً في سياق الأزمات الحالية. كما أنّ غياب الضمان الاجتماعي في العديد من القطاعات، وتدني قيمة الأجور والرواتب بسبب تدهور العملة، شكّلا أيضاً عقبة رئيسية في هذا الإطار. فالنمو في اقتصاد المعرفة يتطلّب قوّة عاملة مؤهلة لدعم الجهود الابتكارية في مختلف القطاعات.

الإخفاقات المتعلقة بالبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بشكل عام، تشمل البنية التحتية الوطنية توفير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية للتواصل والإمداد بالطاقة وتأمين النقل. انهارت كلّ هذه القطاعات الفرعية في لبنان نتيجة نقص المحروقات والممارسات الفاسدة والأسواق السوداء. ولا شكّ في أنّ البنية التحتية المعرفية في لبنان تتدهور هي أيضاً. في العام 2022، احتلّ لبنان المرتبة 139 من أصل 154 بلدًا على مستوى العالم في الرتبة المتعلقة بالبيئة التمكينية، مقارنةً بالمرتبة 111 من أصل 138 في العام 2021، ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي للعام 2021.¹⁶ منذ ثلاث سنوات، تعاني الشركات والأُسَر من إنتاج محدود للكهرباء وانقطاع بالتيار الكهربائي وانقطاع الاتصال بالإنترنت. في العام 2020، احتلّ لبنان المرتبة 161 من أصل 177 بلدًا من حيث سرعة الاتصال بشبكة الإنترنت ووفقاً لمؤشر Speedtest Global Index.¹⁷ وفي العام 2019، احتلّ لبنان المرتبة 95 من أصل 141 لناحية تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي.

14 مذّاح، ل. (2022)، التخطيط للعمالة الأجنبية والتوظيف في لبنان Foreign Labor Planning and Recruitment in Lebanon، المفكرة القانونية، مُرتقب.

15 اليونيسف. (2022). ملخص عن تأثير الأزمة على سوق العمل اللبناني والفرص المُحتملة للأعمال والتوظيف والتدريب، متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.unicef.org/lebanon/reports/synthesis-crisis-impact-lebanon>

16 https://www.undp.org/publications/global-knowledge-index-2020?utm_source=EN&utm_medium=GSR&utm_content=US_UNDP_PaidSearch_Brand_English&utm_campaign=CENTRAL&c_src=CENTRAL&c_src2=GSR&gclid=Cj0KCQiAq5meBhCyARIsAJrtdr65YU0990cW6WzXau7f6IS4shrF40xcomJH3Gomts26i6y5rlgv0n4aAs-LEALw_wcB

17 يصنّف المؤشر البلدان بحسب سرعة الإنترنت فيها شهرياً. للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة الرابط التالي: Rebuilding the knowledge economy (إعادة بناء اقتصاد المعرفة) - مجلة إكزيكوتيف Executive Magazine (executive-magazine.com)

تُعتبر البنية التحتية الضعيفة، والفساد، والهيكلية الاحتكارية لسوق مزوّدي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، كلها عوامل تجعل خدمة الإنترنت غير كافية ومكلفة نسبيًا. وعلى عكس معظم بلدان العالم، تُدار الاتصالات في لبنان عمومًا من خلال الحكومة عبر وزارة الاتصالات، الأمر الذي يجعل المنافسة محدودة في ظلّ سوء الإدارة. أمّا من حيث الاشتراكات في خدمات الاتصالات الخلوية، احتلّ لبنان المرتبة 129 من أصل 141 بلدًا، وفي ما يتعلّق باشتراكات الإنترنت الثابتة في النطاق الترددي العريض، احتلّ لبنان المرتبة 128 من أصل 141 بلدًا.¹⁸ في استطلاعٍ حديثٍ أجرته مؤسسة Konrad-Adenauer-Stiftung في لبنان، أفادت جميع الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة تقريبًا أنّ تراجع جودة خدمات البنية التحتية قد أثر على إنتاجيتها، وأسفر عن عدم تحقيق الأهداف في أربع شركات من أصل عشرة. كذلك، فإن خدمات الدعم، وحاضنات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية اشتكت بالإجماع من إخفاقات البنية التحتية التي تمنعها من العمل بفعالية.¹⁹ ومع ذلك، تُشير دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية حول تأثير الأزمة على سوق العمل في لبنان²⁰ إلى توافر إمكانات عالية للتوظيف والقيام بالأعمال والإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان. في الواقع، تشكّل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة ابتكار ممتازة، ولكنها غير مستغلة بشكلٍ فعّال في لبنان، وهو عامل يُضعف منظومة ريادة الأعمال ويحدّ من الإنعاش المحتمل في الاقتصاد القائم على المعرفة.

غير أنّ العقبة الرئيسية التي تحوّل دون النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة في لبنان هي هجرة الأدمغة. ففي العام 2018، احتلّ لبنان المرتبة 105 (من أصل 137) في العالم من حيث قدرة البلد على الاحتفاظ بالموهب.²¹ واليوم، يعمل الوضع الاقتصادي الحالي والأجور المنخفضة كمحركين رئيسيين لهجرة الأدمغة، حيث شهد لبنان موجة هجرة كبيرة بزيادة أربعة أضعاف ونصف في أعداد المهاجرين بين العامين 2020 و2021،²² والدافع الرئيسي لهذه الهجرة كان معدّل بطالة الشباب المرتفع الذي بلغ 47.8% اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2022 (يساوي تقريبًا ضعف معدّل بطالة الراشدين البالغ 25.6%).²³ ويمكن القول إنّ هذه المواهب التي خسرها لبنان كان من الممكن ان تمارس دورًا حاسمًا في دفع عجلة الابتكار وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في العام 2014، أصدر المصرف المركزي اللبناني التعميم رقم 331 بهدف ضخّ 400 مليون دولار في سوق الأعمال اللبنانية. يضمن التعميم 75 في المئة من الاستثمارات المصرفية في اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار المباشر في أسهم الشركات الناشئة أو الكيانات التي تدعم الشركات الناشئة بشكلٍ غير مباشر.²⁴ ويُقال إنّ هذا التدخل قد ساهم في تحسين منظومة ريادة الأعمال والتكنولوجيا في لبنان، لكن ثمة تساؤلات حول ما إذا كان مستدامًا واستراتيجيًا وشفافًا وقادرًا على التعويض عن غياب الأرضية الاقتصادية الصلبة اللازمة لازدهار الأعمال ولحفاظة البلد على رأسماله البشري.

18 https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

19 <https://www.kas.de/documents/284382/284431/Braving+the+Storm+Safeguarding+the+Lebanese+Innovation+Economy.pdf/605fbff7-c698-74c7-73eb-82db81288966?version=1.1&t=1647943530047>

20 https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_848390.pdf

21 بن حسن، ط. (2020)، حالة الاقتصاد القائم على المعرفة في العالم العربي: حالة قطر ولبنان، صحيفة 'يوروميد للأعمال' (Euromed Journal of Business).

22 <https://sites.aub.edu.lb/datavizualization/2022/11/29/wave-after-wave-the-lebanese-brain-drain/>

23 <http://www.cas.gov.lb/index.php/did-you-know-category-en/94-did-you-know-5>

24 <http://2015.bdlaccelerate.com/everything-you-need-to-know-about-bdl-circular-331/#~:text=In%20August%202014%2C%20BDL%20announced%20Circular%20331%2C%20injecting,startup%20equity%20investment%20or%20indirect%20startup%20support%20entities.>

تحليل البحث والتطوير

يُعتبر الإستثمار في البحث والتطوير ورأس المال البشري، مسألةً أساسيةً في الوقت الراهن بالنسبة إلى معظم القطاعات الاقتصادية، لا سيما تلك التي تتطلب مدخلات رقمية لتطوير أعمالها. يتم تنفيذ الابتكار التكنولوجي في قطاعات البحث والتطوير باستخدام رأس المال البشري ومخزون المعرفة القائم. ويُستخدَم لاحقًا في إنتاج السلع النهائية، ويؤدي إلى زيادات دائمة في معدلات نمو الإنتاج.²⁵ أين لبنان من البحث والتطوير؟ على عكس العديد من البلدان، لم يدرك لبنان بعد أهمية الحوافز الضريبية في دعم الابتكار وتنمية اقتصاد المعرفة. في نقاشٍ أجراه المركز اللبناني للدراسات، ذكر المشاركون حاجتهم إلى وفورات ضريبية للاستثمار في البحث والتطوير، بطريقةٍ تساعد على تعزيز الجانب الابتكاري في نماذج الأعمال. وفي حين تمنح الحكومات حول العالم حسومات خاصة للبحث والتطوير من أجل تشجيع البحث والتطوير على نطاق واسع وبناء القدرات الابتكارية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، غير أنّ هذه البرامج ليست متوافرة في السياق اللبناني. فالتدخلات الحكومية الوحيدة في لبنان تقتصر فقط على التمويل المتواضع للمجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS).

بالإضافة إلى ذلك، قدّم البنك المركزي اللبناني مبلغًا صغيرًا (3.2 مليون دولار) في عام 2016 مضمونًا بنسبة 75% لدعم نمو منظومة ريادة الأعمال. تم توجيه هذا المبلغ الرامى إلى تحسين التنسيق البحثي في لبنان، بشكل أساسي في ذلك الوقت، من خلال المركز الدولي للبحوث التابع لمبادرة Tech Hub المشتركة بين المملكة المتحدة ولبنان كتمويلٍ من الحكومة البريطانية عام 2016.²⁶ ويعتبر المجلس الوطني للبحوث العلمية أن التمويل الذي توفره الدولة ضئيل، حيث أن المنح البحثية التي قدّمها المجلس لمدة عامين راوحت قيمتها بين 20.000 دولار و40.000 دولار، أي بزيادة من حوالي 13.333 دولار إلى 26.666 دولار مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك من خلال مذكرات تفاهم موقّعة مع ثمانية جامعات في لبنان.²⁷

الإنتاج المعرفي في قطاع التعليم

إنّ إنتاج المعرفة من أجل التقدم والتطوير والمساعدة في قطاع التعليم يبرز بالإجمال من خلال العمل المشترك أو الفردي لجهات ثلاث: (1) المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، (2) والجامعات، (3) والوكالات الحكومية. لقد قادت المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، إلى حدٍّ كبير، عملية إنتاج المعلومات حول برامج التعليم في لبنان، حيث إنّ مراكز الأبحاث، مثل المركز اللبناني للدراسات، والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (LAES)، مسجّلان كمنظمتين غير حكوميتين ويعتمدان على التمويل من الدراسات التي يُطلب إجراؤها.

يقرر أعضاء الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية - وهم باحثون في مجال التعليم - أولويات وأنشطة البحث من خلال إدارة اللجنة التنفيذية. وتشمل مبادرات البحث

25

رومر، بول م.، 1986، 'Increasing Returns and Long Run Growth' - 'زيادة العوائد والنمو على المدى البعيد'، صحيفة الاقتصاد السياسي، Journal of Political Economy، المجلد 94، ص. 1002 - 37.

26

<https://www.executive-magazine.com/special-report/innovation-economy-needs-investment>

27

<https://lebc.org/wp-content/uploads/2017/12/ESCWA-Report-National-Innovation-System-in-Lebanon-System-Approach-for-Gap-Analysis-and-Preliminary-Recommendations.pdf>

والنشر التي تقوم بها الهيئة: بناء الاستراتيجيات البحثية، وتنظيم المؤتمرات، ونشر الدراسات البحثية في لبنان والعالم العربي من خلال المنح المقدّمة من مؤسسات ومنظمات مختلفة. واستجابةً للمنح الوطني لعام 1997، أطلقت الهيئة تقييماً نقدياً شاملاً للمنهج (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2003).²⁸ في العام 2007، نشرت الهيئة وثيقة استراتيجية وطنية للتعليم (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2007) بطلبٍ من وزارة التربية والتعليم العالي وبتمويلٍ من البنك الدولي.

وعلى الرغم من أنّ وزارة التربية والتعليم العالي، والوكالة التابعة لها والمعنيّة بتطوير المناهج والبحوث - أي المركز التربوي للبحوث والإنماء (CERD) - تضمّان باحثين متخصصين في مجال التعليم، غير أنّهما نادراً ما تُطيقان الأبحاث التعاونية لدعم القرارات على المستوى الحكومي. ولقد أجرت منظمات غير حكومية ووكالات دولية أخرى تعمل في مجال المساعدات التعليمية ومشاريع التنمية، دراساتٍ لتقييم البرامج التعليمية (عكر، 2021؛ كارافيليا وياسين، 2010) أو لتحليل الوضع وتقييمه (فاعور وآخرون، 2006؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، 2008؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشروع 'ريتش'، 2014).²⁹ وهي تساهم غالباً في إثراء استراتيجيات الاستجابة التعليمية التي تُطوّرها الوكالات غير الحكومية. أما في قطاع التعليم العالي، فيتمتّع أعضاء هيئة التدريس الذين يجرون الأبحاث، بدرجة من الحرية في نطاق الدراسات التي يُعدّونها، ولا يلتزمون بالخطط والبرامج التمويلية التي تقودها الحكومة. فالجامعات في القطاع الخاص، وتلك التي تُخصّص لها الأوقاف أو الأموال الموجهة لدعم هيئة التدريس، تستطيع دعم أعضائها بشكلٍ أفضل من خلال تفرّغ الوقت اللازم وتأمين التمويل لإجراء الدراسات. وغالباً ما يعتمد أعضاء هيئة التدريس على النتائج المستخلصة من عملهم في مشاريع التنمية أو غيرها من مشاريع الدعم، وينشروها في المجلات الأكاديمية العلمية (كرامي-عكاري، 2019).

كذلك بالنسبة إلى التعليم، ركزت أغلبية الدراسات التي تتناول المعلمين والتدريس على مدى امتلاك المعلمين لمقاربات معيّنة في التدريس والتعلم، ونادراً ما يتم اعتبار المعلمين كباحثين مشاركين أو مبتكرين في الفصل الدراسي (عكر، 2022). غير أنّ الوصول إلى البحوث التعليمية التي يجريها أعضاء هيئات التدريس في الجامعات يكون إماً غير متاح بسبب عدم نشرها كتقارير معدّة ليقرأها عامة الناس، وإماً يتم تخزينها في قواعد بيانات عبر الإنترنت تتطلب وصولاً مؤسساتياً، مثل موقع ScienceDirect للمجلات الأكاديمية باللغة الإنكليزية و'المنظومة' للمجلات باللغة العربية. كما أنّ الموارد الصادرة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية نادراً ما تقتبس من الدراسات المنشورة باللغة العربية والعكس صحيح، ما يؤدي إلى وجود قاعدتين متوازيتين للمعارف والبيانات.

على المستوى الحكومي، تنشر وزارة التربية والتعليم العالي الأنظمة المعدلة في شكل مراسيم ومذكرات ووثائق استراتيجية تُعرض على عامة الناس والوكالات

28

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. Evaluation of the new curriculum in Lebanon المنهج الجديد في لبنان (المجلد 2). الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. National Education Strategy in Lebanon: Vision document الوطنية في لبنان: وثيقة الرؤية. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

29

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التربية والتعليم العالي، Education, CDR. (2008). and citizenship: Concepts, attitudes, skills and actions: Analysis of survey results of 9th grade students in Lebanon - التربية والمواطنة: المعارف، المفاهيم، المواقف، والأعمال: نتائج دراسة لطلبة الصف التاسع في لبنان من منظور دولي. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج ريتش REACH. (2014). Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Lebanon - Out of School Children Profiling Report - الصعوبات التي تعيق تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان - تقرير تقييم الأطفال خارج المدرسة. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_lbn_presentation_syriacrisis_outofschoolchildrenprofilin_g_jul2014.pdf

المانحة. غير أنه يصعب الوصول إلى المحفوظات والوثائق عبر الإنترنت أو هي غير متوفرة. أما المركز التربوي للبحوث والإنماء، فقام بتحميل الموارد التالية على موقعه الإلكتروني: (1) المنهج الوطني مع روابط لتنزيل التطبيقات من أجل الاطلاع على الكتب، (2) معلومات إحصائية حول المدارس والطلاب، (3) التقارير التي أعدها، بما في ذلك تقرير PISA و TIMMS الوطني، (4) أطر العمل الخاصة بالمنهجيات، مثل الاحتياجات الخاصة والقيادة المدرسية. ولا تتوفر بعض الدراسات التي تم إجراؤها إلاّ بنسخة ورقية مطبوعة، مثل التقرير حول العوامل التي تؤثر على حالات التسرب المدرسي الصادر عام 2011. إضافةً إلى ذلك، نلاحظ تعاوناً محدوداً أو معدوماً بين المركز التربوي للبحوث والإنماء والهيئات البحثية الأخرى، مثل الجامعات ومراكز البحوث.

لغاية الآن، يتم تحديد الإنتاج المعرفي اللازم للتعافي إلى حدّ كبير من خلال المبادرات التي يتخذها الباحثون، أو منظمات المجتمع المدني، أو الوكالات الدولية. بتعبيرٍ آخر، قد يكون متّيجي المعرفة هم من المبتكرين في القطاعات غير الحكومية الذين يحددون الطلب ويسعون جاهدين لتوفير المعارف المطلوبة. وداخل هذا الميدان غير الحكومي، يتمتّع المبتكرون بإمكانية أكبر للاطلاع المباشر على متطلبات أو احتياجات اقتصاد المعرفة للتعافي. ولكن، في غياب التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية، تظلّ قاعدة المعارف التي تنتجها الجامعات والمنظمات غير الحكومية غير مُجدية إلى حدّ ما بالنسبة إلى الاستراتيجيات والعمليات التي يقودها القطاع الحكومي.

بالتالي، نلاحظ من جهةٍ، توازناً في الطلب والعرض المعرفي بين الجهات الفاعلة غير الحكومية في اقتصاد المعرفة بعد الأزمات. ومن جهةٍ أخرى، هناك عدم توافق بين المعارف المهمّة التي تنتجها الجامعات والمنظمات التي تُعنى بالتنمية، وقدرات الحوكمة المحدودة للهيئات الحكومية التعليمية لناحية إنتاج مجالات المعرفة وطلبها، وحتى استخدامها في سبيل التعافي من الأزمات.

المعلّمون والتحديات على مستوى المقوّمات الأساسية

لقد كانَ للأزمات تأثيرٌ سلبيّ على القوى العاملة في قطاع التعليم. وفي الوقت الذي لا تتوافر لدينا بيانات إحصائية عن عدد الممارسين وواضعي السياسات في قطاع التعليم الرسمي الذين هاجروا من لبنان، غير أنّ المقابلات والمعلومات المتناقلة تُشير إلى أنّ ما يقرب من ثلث أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي (عكر، 2022) وعدد قليل من المؤثرين الرئيسيين في السياسات العامة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، استقالوا من مناصبهم بحثاً عن فرص عمل أكثر استقراراً خارج لبنان.

أما معلّمو المدارس في القطاع العام فبقوا في البلد في معظمهم. وبمعاينة القوى العاملة في التعليم الرسمي، يتبين ان أقل من ربعهم يتمتّع بمؤهلات موثقة للتدريس، ونحو 40% متعاقدون على أساس دوام جزئي، والبقية موظفون

بدوام كامل في الملاك الرسمي (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2022). وفي ظلّ انهيار الليرة اللبنانية والطلب المتزايد على التعلّم عبر الإنترنت، لجأت القوى العاملة من المعلمين إلى وظائف حدّت من رفاهم ومن توافر التعليم. فالمعلمون المتقاعدون لا يتمتعون بأيّ مزايا، مثل الرعاية الصحية والإجازة المدفوعة الأجر خلال فصل الصيف، ويتقاضون مستحقّاتهم بمعدّل مرّتين في السنة. بالتالي، ومع بداية الأزمات المتعاقبة، احتجّوا على هذا الوضع بعدم الحضور إلى المدارس خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020 (تشريني وعكر، 2021).

إضافةً إلى ذلك، أدّت متطلبات التدريس عبر الإنترنت أثناء إغلاق المدارس إلى درجاتٍ من الضغط النفسي الشديد لدى معظم المعلمين، حيث واجهوا صعوبة في الاتصال بالإنترنت، وإصلاح أجهزتهم الإلكترونية، والتوفيق بين ساعات التعليم الطويلة عبر تطبيق 'واتساب'، ومسؤولياتهم المنزلية. وتضاعفت المتطلبات الملقة على عاتق المعلمين خلال الأزمات الأخيرة لتشمل الحاجة إلى دعم التعلّم الاجتماعي والنفسي للأطفال، والتعليم عن بعد، والتعامل مع الصدمات النفسية المرتبطة بالنزاعات (مثلًا: أوضاع اللاجئين، العنف المنزلي، الفقر).

ومع ذلك، فإنّ المبادرات الرامية إلى مراجعة برامج التعليم الأولي والمستمرّ للمعلمين تقتصر على عدد استثنائي من الحالات التي تقودها إما المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية. بالتالي، فشلت الأنشطة المتعلقة بالتعلم المهني، إلى حدّ كبير، في تضمين قضايا الساعة، وذات الصلة، والآنية، بالإضافة إلى الاحتياجات الضرورية لمواءمة المعارف التي يُطوّرها المتعلّمون مع متطلبات اقتصاد المعرفة من أجل التعافي.

لقد أثّرت الأزمات إلى حدّ كبير على طريقة إدارة المقوّمات الأساسية في المدارس والجامعات. قبل الأزمات، كانت المدارس الرسمية تتلقى ميزانية محدودة لإدارة التكاليف التشغيلية، مثل دفع فواتير الكهرباء، وشراء المحروقات للمولّد الكهربائي، وشراء المستلزمات مثل الورق والحبر لآلات التصوير والطابعات. إلّا أنّ الأموال التي يتمّ استلامها بالليرة اللبنانية لا تكفي لشراء الموارد المستوردة، مثل المستلزمات والمحروقات. فاعتمدت مدارس كثيرة على تبرعات المعلمين والأهالي من المواد (تشريني وعكر، 2021).

سجّلت تجارب مماثلة في مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما الجامعة اللبنانية، وهي الجامعة الرسمية الوحيدة في لبنان. وشهدت المدارس والجامعات في العاصمة بيروت مزيدًا من العوائق عندما تسبّب انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 بدرجات متفاوتة من الأضرار في 90 مدرسة رسمية و73 مدرسة خاصة (اليونسكو، 2020).

توصيات سياساتية

تناول هذا الموجز الوضع الراهن لاقتصاد المعرفة في لبنان في ظلّ الأزمة الاقتصادية، وكشّف عن أبرز التحديات والفرص. كما سلّط الضوء على

الممارسات التي تعيق الابتكار والمرونة والتنمية المستدامة ضمن قطاع الأعمال ونظام التعليم. إنَّ الكثير من هذه الشواغل التي تؤدي دوراً أساسياً في الحدّ من إمكانيات اقتصاد المعرفة في الوطن، كانت لتبقى مخفية لولا الأزمات المتعدّدة التي عصفت ببلدان خلال السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، فإن الوضع المأساوي يستدعي نقلةً نوعيةً ضرورية في الأبعاد الاقتصادية الأكثر ارتباطاً بالمعرفة اليوم، والتي كانت إحدى نقاط القوة الرئيسية للمنطقة، وليس للبنان فقط.

إعطاء الأولوية للإصلاحات في قطاع الاتصالات

الإصلاحات في قطاع الاتصالات هي احتياجاتٌ هيكليةٌ لاقتصاد المعرفة. لا يمكن للمؤسسات والشركات الناشئة مواجهة الأزمات أو النمو أو الابتكار من دون إمكانية الوصول إلى شبكة اتصالات سريعة ومتاحة بأسعار معقولة. على المدى القصير، تستطيع الحكومات المحلية أن تدعم إنشاء محطات محلية مع حلول مستدامة للكهرباء (ألواح الطاقة الشمسية) والإنترنت بحيث تستفيد منها الشركات، وخصوصاً تلك التي تُعنى بالأنشطة الإبداعية والقائمة على المعرفة. يمكن تحقيق ذلك على المستويات البلدية والإقليمية والوطنية. ويمكن للحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أيضاً أن تعمل على تمكين التقنيات الناشئة الجديدة، مثل 'إنترنت الأشياء' والذكاء الاصطناعي، التي لها عوائد عالية للشركات وللحكومة.

تشجيع الرقمنة في التعليم والاقتصاد

تُعتبر الرقمنة إحدى الأدوات الرئيسية في مجال التعليم، ولها تأثيرات كثيرة على اقتصاد المعرفة وقدرة رأس المال البشري والمنظمات على الابتكار. بالتالي، ثمة حاجة ماسّة إلى اعتماد التقنيات الرقمية في قطاع التعليم بطريقةٍ تضمن الوصول العادل والمنصف إلى الأدوات الرقمية بالنسبة إلى مُتّجّي المعرفة ومُستهلكي المعرفة، بمن في ذلك جميع المعنيين في سلسلة القيمة، بدءاً من الطلاب والمعلّمين في المدارس الابتدائية، وصولاً إلى أساتذة التعليم العالي. ينبغي لذلك الترويج للأدوات الرقمية من أجل تعزيز الشمولية بدلاً من خلق حاجز أكبر أمام المعرفة والتعليم للطلاب والمعلمين ذوي الدخل المنخفض والأقل مهارةً.

وهذا الأمر لا يخلو من التحدّيات، وقد تطرّقنا إلى العديد منها ضمن هذا الموجز السياساتي. على أن يتم دمج التقنيات الرقمية بالتوازي مع التدريب على أنواع مختلفة من المهارات الرقمية، خاصةً للطلاب والمعلمين وواضعي السياسات المعنيين في جميع المؤسسات. تشمل هذه الأنواع من المهارات المطلوبة: المهارات التقنية، ومهارات التعامل مع التقنيات (الكفاءات التي تسمح للممارسين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات في مؤسساتهم التعليمية)، ومهارات القيادة في البرامج والعمليات التعليمية الرقمية. ويمكن تحقيق الرقمنة على مستويات مختلفة: الإدارة، والتنظيم، والتدريس، وتصميم البرامج

التعليمية، والبحث، والتقييم. كما ان للجامعات والمراكز البحثية دورٌ بارز في بناء اقتصاد المعرفة من خلال بناء القدرات، لا سيما في مجال الإنتاج والنشر، وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد والمجتمع اللبناني اليوم بشدة.

تعزيز البيئة المؤاتية للبحث والتطوير والابتكار

من أجل إرساء بيئة مؤاتية للبحث والتطوير والابتكار في لبنان، يمكن للحكومة أن تضع إطاراً قانونياً يُشجّع البحث والتطوير في مجال الأعمال التجارية، مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية في مجال البحث والتطوير. إن هذه التدابير من شأنها أن تُشجّع الشركات على التعاون مع مراكز البحوث والجامعات لنقل المعارف المُكتسبة في المشاريع الممولة من الحكومة أو الجامعات. فالإعفاءات الضريبية المخصصة للبحث والتطوير تدعم الاستثمارات التجارية من خلال السماح للشركات بالمطالبة بتخفيض ضريبي إضافي في التكاليف المتعلقة بالبحث والتطوير. كما يمكن لوزارة الاقتصاد والتجارة إنشاء مكتب للمساعدة في شؤون الملكية الفكرية وإبرام اتفاقات دولية تُعزز الابتكار. علاوةً على ذلك، تتطلب البيئة المؤاتية تعزيز التنسيق والتعاون بين العديد من الجهات الفاعلة، كقيام الجامعات والمجلس الوطني للبحوث العلمية ووزارة التربية بتقديم حوافز للباحثين من أجل التعاون مع الشركات الخاصة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج الأبحاث في الجامعات (الماجستير والدكتوراه).

إعادة النظر في أهمية المجموعات الإبداعية والتشبيك

إنّ اقتصاد المعرفة هو همزة الوصل بين ريادة الأعمال الخاصة، والجامعات، ومراكز البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والتدخلات التي ترعاها الحكومة. وبالنظر إلى الفكرة السائدة بأنه لا يمكن إنشاء المجموعات من الصفر على المستوى المحلي، فمن الضروري دعم المجموعات القائمة والتي لديها إمكانيات، ويمكن أن تكون بمثابة محركات للنمو الاقتصادي المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك هو دعم القطاع السمعي-البصري والوسائط الإعلامية المتعددة في بيروت (مجموعة بيروت للإبداع) وتقديم الدعم اللازم للمجموعات الأخرى التي ظلت تعمل نسبياً خلال الأزمة، مثل دور النشر وتصميم الأزياء والفنون المعاصرة. والطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك تكون بتحديد نقطة إرتكاز خاصة داخل مجموعة معيّنة - قد تكون شركة رائدة، أو جامعة، أو مبادرة مؤسّساتية، أو معلّم ثقافي تاريخي - وتنفيذ السياسات التي تعمل على تحسين التفاعل بين الجهة الفاعلة الرئيسية والمؤسسات المرتبطة بها. واستناداً إلى تحديد مجموعات صناعية معيّنة قد تُشكّل معاً اثلاًفاً ما ، يمكن استخدام أوجه التآزر هذه لتطوير رؤية أكثر اتصالاً بموضوع أنشطة المجموعة القائم على صناعات معرفية تتكامل فيما بينها (على سبيل المثال، المجموعات الإعلامية، بدلاً من تقسيمها بين السينما والموسيقى والتلفزيون والراديو والإعلانات وألعاب الفيديو). فلدى هذه المجموعات احتياجات

مشتركة، مثل الحاجة إلى البنية التحتية الرقمية والاتصالات، ويمكنها أن تستفيد من التدخلات المشتركة للحصول على الدعم.

تمكين العاملين في قطاع التعليم

لا يمكن للاقتصاد اللبناني الاعتماد على اقتصاد المعرفة المتنامي سوى عندما يصبح الاستخدام المستمر للمعارف الجديدة محركاً لاستراتيجية التعافي والتنمية الوطنية. يتم إنتاج المعارف الجديدة أو تنميتها من خلال الجهود التعاونية والأفكار المبتكرة والحوار البناء، سواء بين الباحثين في مجال التعليم أو بين الأطفال في المدارس الابتدائية. غير أنّ الثقافة التربوية السائدة في المدارس لا تُسهّل ولا تُعزز هذه الظروف لإنتاج المعارف بين المعلمين والمتعلمين. يدعو هذا الموجز إلى استحداث أشكال جديدة من التعلّم والتعليم لتشجيع تنمية الطلاب ضمن مجتمع إبداعي. وينعكس الجانب الأساسي لرأس المال البشري في مستوى المعارف ونوع المهارات التي يمتلكها الناس، ويُعتبر هذا الأمر محركاً رئيسياً للتعافي الاجتماعي والاقتصادي.

إصلاح قطاع التعليم

للتعافي من الأزمات، يتعين وجود إجماع بين واضعي السياسات على أنّ اقتصاد المعرفة هو واقع جديد للتعافي في لبنان، وأنّه يجب على المجتمع التكيف مع هذا الواقع، وأنّ الإصلاحات في قطاع التعليم يمكن أن تشكل مكوناً رئيسياً في الاستراتيجية الرامية إلى تأمين هذا التعافي. في هذا السياق، يتعين تنمية رؤية مشتركة حول: (أ) العلاقة السببية بين التعليم واقتصاد المعرفة و(ب) نطاق وأنماط وأساليب اكتساب رأس المال البشري للمعارف والمهارات داخل المؤسسات التعليمية.

وعلى هذا الأساس، يمكن لواضعي السياسات اقتراح السبيل التي تسمح للتغييرات في ظروف عمل المعلمين والأساتذة وطريقة صياغة المناهج وطرق التدريس بأن تؤدي إلى علاقات جديدة بين العمل والتعليم وإنتاج المعارف المهنية ونطاق الوصول العادل إلى المعرفة. يمكن أن تُساهم الأزمات المتعددة في إطلاق الإصلاحات في نظام التعليم في لبنان وتسريع وتيرتها، مع تأثيرات مستدامة على المدى الطويل. إن التغييرات في هذا القطاع يجب أن تركز على تعزيز أهمية البحث والتطوير، حيث يتعين على الحكومة إعطاء الأولوية لقطاع التعليم. ونظراً لنقص التمويل، يتعين التركيز على تطوير التعليم القائم على المهارات.

تعزيز دور المؤسسات في العرض والطلب على المعرفة

يتّضح من التحليل الوارد في هذا الموجز، أنّ إنتاج المعرفة عبر الحكومة يركز على توفير التعليمات للأفراد، ولا يستمدّ المعارف من الشركاء أو الأعمال المنشورة، كما انه يصعب الوصول إليها مقارنةً بالمعلومات التي تُوفّرها الهيئات الأخرى.

ثمة خلل واضح في العرض والطلب على المعرفة في قطاع التعليم، وهذا يدلّ على غياب المساواة الاجتماعية في وظائف اقتصاد المعرفة. بالتالي، من الضروري تمكين الشباب والمعلّمين من تحقيق التوازن بين العرض (مَنْ الذي يقرر وينتج) والطلب (ما هو المطلوب) من المعرفة. ويمكن للروابط أن تعمل مع الحكومات والمؤسسات التعليمية لتوفير معلومات محدّثة حول متطلبات المهارات الرقمية المتنامية من أجل إحداث تحوّل نوعي في اقتصاد المعرفة. وبما أنّ اقتصاد المعرفة يتطلّب عموماً مهارات قابلة للنقل بشكلٍ كبير، مثل وضع الحلول للمشكلات والقدرة على التعلّم، يمكن تشجيع المعلّمين والمهنيين على تطوير مهاراتهم (من خلال التعليم الرسمي أو حتى غير الرسمي). يمكن للقطاع أن يستفيد من إنشاء صناديق تعليمية خاصة للمدارس ومؤسسات البحوث والتعليم العالي من أجل تعزيز الاستثمارات الخاصة في التعليم والتدريب المهني ونقل المعارف وتنمية رأس المال البشري.

تعزيز نشر المعرفة

يُعتبر نشر المعرفة وتقييم الأثر بُعْدَيْن أساسيين لإنتاج اقتصاد المعرفة من أجل التعافي. لا يمكن تحقيق مكاسب الإنتاجية في اقتصادات المعرفة إلا في حال اقترانها بالإجراءات العملية. ومن أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب على المعرفة، يجب نشر المعرفة بشكلٍ فعّالٍ ومنصف. اليوم، تُعدّ المعرفة المورد الرئيسي للمساعدة على التعافي والنمو الاقتصادي، وبالتالي فهي الركيزة الاقتصادية الأساسية وأحد أهمّ مصادر الميزة التنافسية. لذلك، يُعتبر التعليم على كافة المستويات - لا سيما على مستوى تنمية مهارات الطفل، والمدارس الابتدائية، والتعليم العالي - الحل الوطني ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية، وذلك نظراً لقدرته على تعزيز الناتج الاقتصادي من خلال البحث المبتكر. وبما أنّ النظام التعليمي هو أحد أبرز مجالات السياسة العامة، يتعين على الحكومة أن تُعيد هيكلته بطريقةٍ جديدةٍ وشفافةٍ ينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة لتمهيد الطريق نحو اقتصاد المعرفة، كما ينبغي للدولة أن تضع مواطنيها، الذين يتعلّمون والذين يعلمون، في صميم تدخّلاتها السياسية.

المراجع

- عكر، ب. (2021). *مبادرة مدارس خالية من العنف: تحويل الثقافة من خلال المدارس*. The Violence-Free Schools Initiative: Transforming a culture through schools. <https://www.undp.org/lebanon/publications/violence-free-schools-initiative-transforming-culture-through-schools>
- عكر، ب. (2022). *سياق البحث في شمال أفريقيا وغرب آسيا* Research context within North Africa and West Asia [تقرير بحثي مفضّل]. المعهد البريطاني للبحوث.
- عكر، ب.، وحماة، ن. (2019). *تواضع المعلمين وانفتاحهم ومسؤوليتهم الأخلاقية: نظرية التغيير الشعبية الناشئة لإصلاح تعليم التاريخ* Teachers' humility, openness and moral responsibility: An emerging grassroots theory of change for history education reform. في: ا. سمارت، م. سنكلير، ا. بينافوت، ج. برنارد، ك. شابوت، س. غ. راسل، وج. وليامز (المحررون)، NISSEM Global Briefs: Education for the social, the sustainable and the emotional (ص. 494-511). NISSEM. <https://drive.google.com/file/d/1M8ZmwqQzqtgIdVd6BdjKIYumAp80rozj/view>
- أفيلي، ج.س (2003). *استثمار اقتصاد المعرفة للدول النامية* Capitalizing the knowledge economy of developing nations. *Digital Bridges الجسور الرقمية*, 181-189. الرمز التعريفي الرقمي: 10.1057/9780230508736_5
- كاراينيس، ا. ج.، وسيب، ك. م. (2006). *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الإلكترونية لاقتصاد المعرفة: دراسات حالات*. CT and e-development for the knowledge economy: Case studies. المعرفة *E-Development toward the Knowledge Economy*, 35-58. الرمز التعريفي الرقمي: 10.1057/9780230508736_5
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (2019). *النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2019-2018*. المركز التربوي للبحوث والإنماء. <http://crdp.org/files/201908300826465.pdf>
- كلارك، ت. (2001). *'اقتصاد المعرفة' The knowledge economy + التعليم + التدريب* Education + Training, المجلد 43 العدد 5/4، ص. 189 - 196. <https://doi.org/10.1108/00400910110399184>

تشريني، ج.، وعكر، ب. (2021). *المرونة في العودة إلى التعلم أثناء جائحة كوفيد-19: دراسة حالة لبنان. Resilience in the Return to Learning During COVID-19: Lebanon Case Study.*

<https://www.eccnetwork.net/sites/default/files/media/file/Resilience%20In%20Return%20to%20Learning%20During%20Covid-19%20Lebanon%20Case%20Study.pdf>

فاعور، ب.، حجار، ي.، غانم، ب.، شهاب، م.، وزعزع، ر. (2006). *تحليل إقليمي مقارنة لبرنامج رعاية وتعليم الطفولة المبكرة في أربع دول عربية (لبنان والأردن وسوريا والسودان) Comparative, regional analysis of ECCE in four Arab countries (Lebanon, Jordan, Syria and Sudan).*

<http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001474/147440e.pdf>

جيبسون، ت.، وجيبسون، غ. (2009). *اقتصاد المعرفة: الأكاديمية وتسليع التعليم العالي. The knowledge economy: Academic and the commodification of higher education.* كريسيكل، نيوجيرسي: منشورات هامبتون.

مدّاح، ل.، 2021. *مقالات عن الصناعات الثقافية والإبداعية والإبداعية and Creative Industries. أطروحة. ريبوس: جامعة روفيرا آي فيرجيلي.*

روني، د.، هيرن، غ.، وكاستيل، ت. (2012). *دليل حول اقتصاد المعرفة Handbook on the knowledge economy.* شلتنهام: إدوارد إلغار.

الجامعات واقتصاد المعرفة. (2006) *Universities and the knowledge economy. النهوض بالمعرفة واقتصاد المعرفة. Advancing Knowledge and The Knowledge Economy.* الرمز التعريفي الرقمي: 10.7551/mitpress/1132.003.0014

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايطة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: + 961 1 799301
ف: + 961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org